

19 February 2009
Arabic
Original: English

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والخامسة والعشرين بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠
الرئيس: السيد تشيتساكا تشيبازيوا.....(زمبابوي)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة والخامسة والعشرين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وفيما يلي المتكلمون الذين سجلوا أسمائهم لتناول الكلمة في الجلسة العامة اليوم: الولايات المتحدة الأمريكية وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية. وأعطى الآن الكلمة للسيد لارسن عن الولايات المتحدة.

السيد لارسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية) سيدي الرئيس، بما أنها أول مرة أتناول فيها الكلمة رسمياً هذه السنة، دعوني أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وأود أيضاً أن أشيد بخدمات سفير فييت نام لي هواي ترانغ الذي يسر انطلاق عملنا هذه السنة انطلاقاً سريعة وسلسلة.

لقد لاحظنا جميعاً بقلق الاصطدام الذي وقع الأسبوع الماضي بين سائل الاتصالات إيريديوم الذي يديره خواص وساتل كوسموس الروسي المتوقف عن العمل. ونحن على اتصال مع الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالاصطدام، وقد بدأت تلك الحادثات بعد الاصطدام بوقت قصير. وهذا في حد ذاته تدبير قيم من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وتعكف وزارة دفاع الولايات المتحدة حالياً على تقييم الأحداث التي أدت إلى الاصطدام، لكن سيلزمها وقت إضافي، ربما أسابيع، للوصول إلى استنتاجات نهائية. وتأخذ حكومة الولايات المتحدة، باعتبارها إحدى الأمم الرائدة في ارتياد الفضاء، هذه القضايا مأخذ الجد فعلاً. لقد كنا وسبق فاعلين في تحديد المخاطر المحتملة، ونحن نتخذ خطوات لحفظ سلامة الطيران في بيئة الفضاء الخارجي المعقدة. ويُلقت اصطدام الأسبوع الماضي الانتباه إلى الازدحام المتزايد للفضاء. فالاصطدامات وغيرها من الحوادث المماثلة يمكن أن تؤدي إلى حرماننا من الاستخدامات المنتجة لمناطق فضائية ثمينة. ويؤكد هذا الاصطدام الأهمية الحيوية للتعاون الدولي فيما بين الحكومات والصناعة، وهو أمر حاسم لتحسين سلامة الفضاء في المستقبل.

وإني ووفد بلادي نتطلع إلى مزيد من المناقشات البناءة في هذا المؤتمر فيما يتصل بالفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) السيد لارسن، أشكركم على هذا البيان الهام جداً. وأعطى الكلمة الآن لممثل بنغلاديش الموقر.

السيد رحمان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية) سيدي الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي بأن أعرب عن تهانينا لكم ولبلدكم الصديق زمبابوي. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لوفد فييت نام على العمل الهام الذي أنجزه بصفته أول من تولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح هذه السنة.

ويشرفني هذا الصباح أن أدلي ببيانين باسم مجموعة الـ ٢١. وفيما يلي البيان الأول، وهو بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

لقد أصبح لتكنولوجيا الفضاء دور نافذ في حياتنا اليومية. فلم يسبق أبداً أن كانت المعلومات والاتصالات والصيرفة والمعاملات الاقتصادية والملاحة، وحتى صنع القرار السياسي والاستراتيجي، تعتمد إلى هذه الدرجة على التكنولوجيا الفضائية، وهي تكنولوجيا تشهد بدورها نمواً سريعاً. وتكرر المجموعة التأكيد بأن الفضاء الخارجي وغيره من الأجسام السماوية ميراث مشترك للبشرية ويجب أن يُستخدم ويستكشف ويُقاد منه لمنفعة وصالح جميع بني البشر بروح من التعاون. وتجدد المجموعة التأكيد بأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وغيره من الأجسام السماوية ينبغي أن يكونا لأغراض سلمية ولمنفعة وصالح جميع البلدان، بصرف النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو العلمي.

وتشدد المجموعة على أن الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي يزيد الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية وتدابير بناء الثقة وإلى معلومات أفضل من جانب المجتمع الدولي. وتعتقد المجموعة أنه تقع على جميع الدول التي لديها قدرات فضائية كبرى مسؤولية خاصة في المساهمة بشكل فاعل في تحقيق هدف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والإحجام عن اتخاذ إجراءات مناقضة لهذا الهدف وللمعاهدات القائمة ذات الصلة، وذلك لمصلحة صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

وتؤكد المجموعة أن من شأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن يجنب السلم والأمن الدوليين خطراً جسيماً. وتشدد المجموعة على ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير التي تنطوي على تحقق مناسب وفعال منعاً لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في جميع جوانبه. وتشدد المجموعة على أهمية وإلحاح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، يساور المجموعة قلق بالغ بشأن الآثار السلبية لتطوير ونشر نظم دفاعية مضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى الحصول على تكنولوجيا عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، مما ساهم في حدوث جملة أمور منها استمرار تآكل المناخ الدولي المواتي لتشجيع نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن جميع البلدان تتحمل مسؤولية الإحجام عن الأنشطة التي من شأنها أن تضر بالهدف الجماعي المتمثل في إبقاء الفضاء الخارجي خالياً من أسلحة الدمار الشامل ومن جميع أشكال التسليح الأخرى وذلك لكفالة أن تعم فوائده الجميع.

وتعتبر المجموعة أن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف تتيح للدول الأطراف آلية للتشاور فيما بينها والتعاون من أجل حل أي مشاكل قد تنشأ فيما يتعلق بالهدف من أحكام الاتفاقات أو عند تطبيقها، وأن تلك المشاورات وذلك التعاون يمكن أن يتما أيضاً عن طريق الإجراءات الدولية المناسبة داخل إطار الأمم المتحدة ووفقاً للميثاق. لقد اكتسب منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قدراً أكبر من الإلحاح بسبب القلق المشروع الذي يثيره عدم كفاية الصكوك القانونية الموجودة لردع مواصلة عسكرة الفضاء الخارجي أو منع تسليحه.

وتحدد المجموعة كذلك تأكيد اعترافها بأن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يضمن في حد ذاته ولوحده منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، تشدد المجموعة على الحاجة إلى توحيد ذلك النظام وتعزيزه وزيادة فعاليته.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح المتاح للمجتمع الدولي الذي يضطلع بدور أساسي في المفاوضات الجوهرية بشأن مسائل نزع السلاح التي تحظى بالأولوية. وتعتبر المجموعة أنه آن الأوان للشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل المتصلة بـ "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وإضافة إلى ذلك، أثار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/٦٣ بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" الملاحظتين التاليتين أيضاً فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح:

- على مؤتمر نزع السلاح استكمال دراسة وتحديث الولاية الواردة في مقرره المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ وإنشاء لجنة مخصصة خلال دورة عام ٢٠٠٩؛
- لمؤتمر نزع السلاح دور رئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

وتخطط المجموعة علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٦٣ بشأن "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي". وبينما تشدد المجموعة على أولوية التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً بشأن تعزيز النظام القانوني الدولي المتعلق بالفضاء الخارجي، فإنها تدرك أن التدابير العالمية والشاملة للجميع لكفالة الشفافية وبناء الثقة التي يُتوصل إليها عن طريق مشاورات دولية واسعة يمكن أن تشكل تدابير تكميلية هامة. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالمبادرة الروسية الصينية المشتركة المتعلقة بمشروع معاهدة بشأن "منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي" التي قدمها وزير خارجية الاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وتعد هذه المبادرة مساهمة بناءة في عمل المؤتمر وأساساً جيداً لمزيد من المناقشات نحو اعتماد صك دولي ملزم.

هذا هو البيان المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. دعوني الآن أنقل إلى البيان الثاني المتعلق بضمانات الأمن السلبية.

تؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة والمطلقة لمنع استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ولا تزال المجموعة مقتنعة بأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فكذلك سيبقى خطر انتشارها وإمكانية استخدامها.

وفي انتظار تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة الملحة إلى التوصل في أقرب وقت إلى اتفاق بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وينبغي لمثل هذا الصك أن يكون واضحاً وذا مصداقية ولا لبس فيه وأن يستجيب لشواغل جميع الأطراف. وتؤمن المجموعة بأن ثمة حاجة إلى الاعتراف بأن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الحق في عدم التعرض لهجوم بأسلحة نووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وهذا موقف نتبناه منذ أمد طويل.

وتُبرز المجموعة الاستنتاج التي خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع ومفاده أن ثمة التزاماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء واختتام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وتسلط المجموعة الضوء على الأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٣ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي يؤكد من جديد على جملة أمور منها مبدأ تعددية الأطراف باعتباره مبدأً أساسياً في تبديد ما يثيره نزع السلاح وعدم الانتشار من قلق.

ولا يزال يساور المجموعة قلق بالغ إزاء عقائد الدفاع الاستراتيجي التي لا تقتصر على إرساء الأسس المنطقية لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وإنما تحافظ أيضاً على مفاهيم غير مبررة للأمن الدولي تستند إلى تشجيع وتطوير سياسات الردع النووي ضمن أحلاف عسكرية.

وتؤمن المجموعة بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، استناداً إلى ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية وتأخذ في الاعتبار الأحكام الصادرة عن أول جمعية عامة للأمم المتحدة خصصت لنزع السلاح، هو خطوة إيجابية وتدبير هام نحو تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيولكو وراوتونغا وبانكوك وبيليندانا وسيمبيلالينسك، كما ترحب بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تكرر المجموعة التأكيد أنه من الأهمية بمكان أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة إلى جميع دول هذه المناطق بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

وتكرر المجموعة تأكيد دعمها لإنشاء منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولهذا الغاية، تؤكد المجموعة من جديد ضرورة القيام على وجه السرعة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ المعتمد عام ١٩٨١ والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ المعتمد عام ١٩٩١ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المعتمدة بتوافق الآراء.

وفي حين تؤمن المجموعة بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل خطوات إيجابية نحو تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي، فإنها لا تؤيد الحجج التي تذهب إلى أن الإعلانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية كافية أو أن ضمانات الأمن لا ينبغي أن تقدم إلا في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لضمانات الأمن المكفولة للدول الأعضاء في مناطق خالية من الأسلحة النووية أن تحل محل ضمانات الأمن العالمية والملزقة قانوناً، وذلك نظراً لمحدوديتها الجغرافية. وتذكر المجموعة بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية كانت قد طالبت بضمانات الأمن في الستينات وأن هذه المطالبة تبلورت عام ١٩٦٨ خلال المرحلة النهائية للمفاوضات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد اعتبرت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية رد الدول الحائزة للأسلحة النووية، على النحو الذي ينعكس في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ المعتمد عام ١٩٦٨ و ٩٨٤ المعتمد عام ١٩٩٥ رداً غير كامل وجزئياً ومشروطاً. ولا تزال المطالبة بالضمانات قائمة.

وتقر المجموعة بأنه بالرغم من وجود نهج شتى، ينبغي استمرار الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتعتبر المجموعة أن من شأن إبرام مثل هذا الصك أن يكون خطوة هامة نحو تحقيق أهداف تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في جميع جوانبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر ممثل بنغلاديش الموقر على البيانين الهامين اللذين انتهى للتو من الإدلاء بهما. كما أشكره على عباراته المهدبة الموجهة للرئاسة. وبنفس الروح، أود أن أعرب عن امتناني للعبارات المهدبة التي وجهها للرئاسة السيد لارسون عن الولايات المتحدة.

وأعطي الكلمة للمتكلم التالي، السفير مُعايري عن جمهورية إيران الإسلامية.

السيد مُعايري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية) سيدي الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنيكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم كامل تعاون وفد بلادي معكم ودعمه لكم. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري وتقديري لسلفكم، سفير فييت نام لو هواي ترانغ الذي عرف مؤتمر نزع السلاح انطلاقة جيدة هذه السنة تحت رئاسته.

وأعرب عن تأييد وفد بلادي التام للبيان الذي أدلى به السفير إدريس الجزائري في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، باسم مجموعة الـ ٢١، بشأن نزع السلاح النووي، وليباني مجموعة الـ ٢١ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية اللذين أدلى بهما اليوم السيد مصطفى زيور رحمان، ممثل بنغلاديش الموقر.

تشكل تعددية الأطراف عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية. وتماشياً مع هذه السياسة المبدئية، يولي وفد بلادي أهمية كبرى لعمل مؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونرى أنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح الاضطلاع بمسؤولياته بطريقة تستجيب للشواغل الأمنية لجميع الدول.

وعند محاولة تحديد أخطر تهديد للأمن تواجهه جميع الدول، يمكننا أن نشير إلى وجود الأسلحة النووية. فوجود الأسلحة النووية يعني ببساطة استمرار جميع الدول في العيش تحت إحساس دائم بانعدام الأمن. وسيراً على ذلك النهج، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لمؤتمر نزع السلاح هو إزالة مصدر انعدام الأمن هذا وإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذه الظروف، لا نرى قضية أخرى أكثر إلحاحاً ينبغي التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح من قضية نزع السلاح النووي.

وإن حركة عدم الانحياز، باعتبارها أكبر تجمع في منظومة الأمم المتحدة، تصف باستمرار نزع السلاح النووي بأنه أولى أولوياتها. وقد أعاد الإعلان الختامي للاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في طهران في شهر تموز/يوليه الماضي التأكيد مرة أخرى على الأولوية القصوى التي توليها حركة عدم الانحياز لنزع السلاح النووي. وبالرغم من التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة وتعهداتها عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فإن التطورات في مجال نزع السلاح النووي لم تكن مبشّرة. ولا تزال الإخفاقات في تحقيق هدف التزاع الكامل للسلاح النووي تتهدد السلم والأمن الدوليين. إننا نقرب من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠. ونريد أن نرى تغييراً إيجابياً لكي يكون المؤتمر الاستعراضي مؤمراً ناجحاً ولطمأنة العالم بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستكون مستعدة للوفاء بشكل جدي بالتزاماتها المتعلقة بترع السلاح النووي.

وتعتبر جمهورية إيران الإسلامية أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة المطلقة إزاء استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي انتظار الإزالة التامة لهذه الأسلحة للإنسانية، ينبغي أن تتواصل على سبيل الأولوية الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الملائمة للاضطلاع بهذه المسؤولية. ولذلك ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً في هذا الصدد.

وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية بأن الفضاء الخارجي هو إرث مشترك للبشرية ويجب استخدامه واستكشافه والإفادة منه لأغراض سلمية ولمنفعة وصالح جميع بني البشر بروح من التعاون ودون تمييز. وينبغي بذل قصارى الجهود لضمان استخدام الفضاء الخارجي من أجل رفاه جميع أمم العالم وازدهارها. ويثبت النظام القانوني الحالي أنه غير كافٍ لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومؤتمر نزع الأطراف هو أيضاً الهيئة الملائمة للعمل

في هذا الصدد. ويُعدُّ مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي الذي قدمته الصين وروسيا إلى مؤتمر نزع السلاح السنة الماضية خطوة في الاتجاه الصحيح تستحق مواصلة النظر فيها.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن من شأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في جميع جوانبها. وتدعو إيران إلى أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية معاهدة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها بفعالية على الصعيد الدولي. وينبغي أن يكون ما أنتج في الماضي من مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والمخزونات الحالية منها وما سينتج منها في المستقبل مشمولاً بنطاق المعاهدة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن عملية التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تتم في إطار ولاية شانون. ولن يكون الانحراف عن تلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشق الأنفس في مؤتمر نزع السلاح، مثل ولاية شانون، أمراً بناءً بالفعل، كما لن تكون له أي جدوى.

وتكتسي هذه القضايا الأساسية الأربع التي أقرها مؤتمر نزع السلاح نفس القدر من الأهمية. فلكل قضية من القضايا الأساسية أسسها الخاصة بها. ولا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعطي الأولوية لأي قضية على حساب القضايا الأخرى. وكما أوضحت، يحظى نزع السلاح النووي بأولوية قصوى لدى إيران. ونحن مستعدون لمراعاة جميع هذه الأولويات ضمن نهج واقعي. ولذلك ينبغي لأي مقترح يتعلق ببرنامج العمل أن يحافظ على التوازن بين القضايا الأساسية الأربع. فالوثيقة CD/1840 لم تحظ بتوافق الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح لأنها لم تحافظ على التوازن بين هذه القضايا. وإلى جانب ذلك، فإن عدم وضوح بعض الجوانب الهامة من الوثيقة قد حال دون تأييدها من قبل أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وينبغي لنا أن نتعلم من دروس الماضي. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يولي، في تقديمه لأي برنامج عمل، عناية شديدة لعدم سلوك نفس السبيل الذي لا يوصلنا إلى شيء. ويتوقع من كل عضو التحلي بالمرونة وروح التسوية واعتماد نهج واقعي. ونأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، ببرنامج عمل متوازن وشامل يستجيب للقضايا الأساسية الأربع، من بدء عمله الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر سفير إيران الموقر على بيانه وعلى عباراته المهذبة الموجهة للرئاسة.

لم يعد على قائمة المتكلمين أحد. أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد سيمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية) سيدي الرئيس، بما أن الوفد الروسي يتناول الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم، أود أن أرحب بكم، سفير زيمبابوي الموقر،

وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم. ويمكنكم الاعتماد على كامل دعم وتعاون وفد الاتحاد الروسي.

سيدي الرئيس، يتعلق السؤال الذي أريد طرحه باقتضاب اليوم بمسألة إجرائية. فمن المقرر، كما تعلمون، وفقاً للجدول الزمني للمناقشات المواضيعية غير الرسمية، إجراء حوار بشأن البند ٣ من جدول الأعمال في إطار الجولة الثانية للمناقشات بعد ظهر ٢٤ شباط/فبراير. وكما سبق للوفد الروسي أن قال خلال المناقشات غير الرسمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال، فقد فوجئنا باقتراح معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والاتحاد الأوروبي تنظيم حلقة دراسية حول موضوع إبرام معاهدة دولية لتجارة الأسلحة وذلك في اليوم نفسه والوقت نفسه. ولقد أبلغتمونا، سيدي الرئيس، في المشاورات الرئاسية المعقودة في ١٨ شباط/فبراير أن الأمانة بصدد دراسة مسألة إعادة جدولة المناقشات في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، وكذلك البند ٦، بحيث تجري بعد ظهر ٢٧ الجمعة ٢٧ شباط/فبراير. ونود أن نطرح سؤالين في هذا الصدد. أولاً، لقد قام بتعميم وإعداد الجدول الزمني للمشاوَرات غير الرسمية ستة من رؤساء المؤتمر من أجل تيسير التوصل إلى حل وسط بشأن برنامج عمل المؤتمر. ونحن نفترض أن العمل المتعلق بنود جدول الأعمال يحظى بأولوية لدينا ويكتسي أهمية قصوى. ونأمل، سيدي الرئيس، أن يكون هذا العمل هاماً بالنسبة لكم وأيضاً بالنسبة لأمانة المؤتمر.

ثانياً، يُعدُّ يوم الثلاثاء والخميس، وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر، اليومين اللذين يجتمع فيهما مؤتمر نزع السلاح، سواء أكان ذلك بشكل رسمي أم غير رسمي. وفي هذا الصدد نود، سيدي الرئيس، أن نطلب مرة أخرى منكم ومن الأمانة ومن منسق المناقشات المتعلقة بالبند ٣ من جدول الأعمال النظر بعناية في الجدول الزمني لمناقشتنا غير الرسمية، وإذا أمكن عدم تغيير اليوم المخصص مسبقاً لمناقشة أي بند من بنود جدول الأعمال، بما في ذلك البند ٣، ونود أن نرى في المستقبل تنسيقاً أفضل للعمل بين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأمانة مؤتمرنا، بما أن ولاية ذلك المعهد تنص على أنه يتعين عليه أن يتعاون بكافة السبل مع جهودنا من أجل إحراز تقدم في بنود جدول الأعمال المعروضة علينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر على عباراته المهدبة الموجهة للرئاسة.

لدي إعلان بشأن إعادة جدولة مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال، لكن قبل أن أدلي به أود أن أعرف ما إذا كان هناك أي وفد آخر يريد تناول الكلمة في هذه المرحلة. كما سأدلي بإعلان بشأن البند ٦ من جدول الأعمال الذي كان لا بد من إعادة جدولته أيضاً. ولا يبدو أن هناك أي متكلم آخر.

وربما تذكرون أن المناقشة غير الرسمية بشأن البند ٦ من جدول الأعمال التي كانت مقررة في ١٧ شباط/فبراير قد ألغيت لأننا تشرفنا باستقبال زائر هو نائب وزير من النرويج

ليلقي كلمة أمامنا. وقد أعادت الأمانة حالياً تنظيم برنامجنا على النحو التالي: في ٢٤ شباط/فبراير بعد الظهر في الساعة ١٥/٠٠، تعقد حلقة دراسية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والاتحاد الأوروبي. ولذلك نقل البند ٣ من جدول الأعمال إلى يوم الجمعة، ٢٧ شباط/فبراير، الساعة ١٥/٠٠. واقترح تناول البند ٦ من جدول الأعمال الذي كان من المقرر مناقشته يوم ١٧ شباط/فبراير، في الساعة ١٠/٠٠ من يوم ٢٧ شباط/فبراير. وستبلغ الأمانة جميع الوفود بهذه التغييرات كتابة. وأنا متأكد من أنه لن تدخل أي تغييرات على الإطار التنظيمي إلا اضطراراً ولا يجوز أن يكون ذلك إلا بسبب استقبال الزوار الموقرين الذين قد يودون مخاطبة المؤتمر والذين لا نعرف دائماً مواعيدهم مسبقاً. ولذلك أعرب عن اعتذاري للوفود التي قد تكون انزعجت من تلك التغييرات. وأؤكد مرة أخرى أنه ستكون هناك إخطارات مكتوبة لجميع الوفود بشأن التغييرات في مواعيد النظر في البندين ٣ و ٦.

هل يود أي وفد تناول الكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

وبهذا تحتتم أعمالنا لهذا اليوم. وفيما يتعلق بالأسبوع المقبل، ستكون قاعة المجلس متاحة لنا من جديد، بما في ذلك لعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة التي ستعقد يوم الخميس ٢٦ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥